سورية تشارك في أسبوع المناخ في دبي

وزير الإدارة المحلية: من حق سورية الوصول إلى صناديق التمويل المناخية والبيئية

الوطن

عرض وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خلال مشاركته في الاجتماعات الوزارية التي تعقد ضمن أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دولة الإمارات العربية المتحدة الإجراءات والخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدولة السورية للتكيف مع آثار التغير المناخي ولاسيما الجفاف وندرة المياه.

وخلال جلسة نقاش وزارية عقدت أمس حول تعزيز التكيف مع آثار التغير المناخي أكد مخلوف أن سورية ماضية في إجراءاتها للتخفيف من آثار التغير المناخي ومواكبة الجهود العالمية المشتركة لمواجهته رغم الصعوبات الناتجة عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول الغربية عليها والتي تؤثر في حياة المواطنين وفي تحقيق ذلك، موضحاً أن التغير المناخي هو قضية عابرة للحدود ومن حق سورية الوصول إلى صناديق التمويل المناخية والبيئية لكونها تفي بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية.

وأشار مخلوف إلى السدود وقنوات الري التي تم بناؤها والتوسع بها في سورية بهدف توفير المياه وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والإجراءات المتخذة لإدماج البعد البيئي في الخطط التنموية رغم الآثار السلبية التي خلفتها الحرب الإرهابية على سورية والتي أدت إلى تدهور الوضع البيئي نتيجة حرق الغابات المتعمد من الإرهابيين والتكرير البدائي العشوائي للنفط السوري المسروق إضافة إلى انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات نتيجة تخفيضه من تركيا وهو ما زاد من حدة الجفاف وندرة المياه.

كما شارك مخلوف في جلسة حوار مائدة مستديرة وزارية حول التطلعات المستقبلية لدول المنطقة من أجل تحقيق ميثاق «غلاسكو» والقضايا الملحة التي تحتاج لتدخلات عاجلة وفقاً لأولويات الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وخلال مشاركته في اجتماعات أسبوع المناخ التقى الوزير مخلوف مع المدير والممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سامي الديماسي وتم بحث مجالات التعاون الثنائي المشترك وسبل تعزيزه لمواجهة التغير المناخي والتكيف مع آثاره والتقييم البيئي المتكامل للمساعدة في وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لحماية البيئة وتقوية القدرات في هذه المجالات.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم لتأطير التعاون بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وركز منتدى الطاقة العالمي في دولة الإمارات الذي انطلقت فعالياته أمس في دبي بمشاركة سورية على الإجراءات المتخذة من الحكومات والخطط والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة آثار التغير المناخي والتكيف معه.

بعد انقطاع دام ١١ عاماً مركز خدمة المواطن يعود للعمل بالحسكة

الحسكة- دحام السلطان

أعيد العمل إلى مركز خدمة المواطن الرئيسي بالحسكة التابع للأمانة العامة في المحافظة يوم أمس، بعد انقطاع دام أحد عشر عاماً، والذي سيقدم البيانات الشخصية والعائلية المرتبطة بالمواطن.

وبيّن محافظ الحسكة غسان حليم خليل في تصريح لـ«الوطن»: أن هذا المركز الذي تم تفعيله بعد انقطاع دام نحو ١١ عاماً، يعتبر مكسباً حقيقياً للمواطن وسوف يقدم خدمات كبيرة له بعد جهد جهيد اتخذته الإدارة بالمحافظة على عاتقها لإنجاز العمل في هذا المركز، بعد رصد مبلغ ٤٥ مليون ليرة من الموازنة المستقلة، لفتح ثلاث بوابات رئيسية ترتبط بخدمة المواطن وإنجاز معاملاته الورقية الشخصية والخدمية.

وأشار المحافظ إلى أن المركز الذي باشر بتقديم خدماته فعلياً، وسيقدم الخدمة للمواطنين بما يوفر عليهم عناء البحث والانتظار الطويل في الدوائر المعنية، مؤكداً أن الوثيقة الورقية التي سيطلبها المواطن ستكون بمتناول يديه خلال دقائق قليلة، وهذا بحد ذاته يعتبر إنجازاً ومكسباً حقيقياً لا يستهان به إذا ما قيس بالمرحلة الماضية، مشيراً إلى أن هناك خدمات أخرى ستقدمها الدولة للمواطن بالمحافظة خلال الفترة القريبة المقبلة.

وأوضح مدير المركز عمار خالد الخضر، أنه تمت مباشرة العمل وبشكل فعلي فور الانتهاء من إنجاز التجهيزات الفنية واللوجستية في المركز، لافتاً إلى أنه تم فتح ثلاث بوابات رئيسية إلكترونية، تُعنى البوابة الأولى وهي أمانة سورية الواحدة بتقديم خدمات «إخراج القيد الفردي، والبيان العائلي، وبيانات الزواج والطلاق والولادة والوفاة»، وتختص البوابة الثانية وهي بوابة السجل العدلي بتقديم خدمة «غير محكوم»، بينما تختص البوابة الثالثة وهي بوابة سجل العاملين في الدولة، بتقديم خدمة وثيقة «غير عامل».

وبين أنه تم تحديد أسعار الكلف المالية غير المباشرة بـ١٢٠٠ ليرة عن كل خدمة يقدمها المركز للمواطن، استناداً إلى قرار مجلس المحافظة رقم /٩/ تاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠٢٢ المقر في الدورة العادية الثانية لجلسة المجلس.

تحويل عقود المشاريع في نقابة المعلمين من الإيجار إلى الاستثمار

عجز في صندوق التكافل الاجتماعي تجاوز ١,٣٦ مليار ليرة

رفع بدل استثمار غولدن المزه إلى مليار وريال طرطوس إلى ٢٠٠ مليون سنوياً.. وخلاف مع وزارة التربية على أرض الأخوة

محمود الصالح

اختتم المجلس المركزي لنقابة المعلمين دورته للنصف الأول من العام الحالي، والتي تم خلالها مناقشة التقارير المقدمة من المكتب التنفيذي وفروع النقابة في المحافظات والجامعات، إضافة لدراسة المقترحات التي من شأنها النهوض بواقع العمل النقابي، والخطة المقترحة للأشهر الستة القادمة.

وتبين من التقرير المقدم لمجلس نقابة المعلمين وفروعها في المحافظات إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية فيها، وقرر تحويل جميع العقود من عقود إيجار إلى عقود استثمار. وأنه تم رفع بدل استثمار فندق غولدن المزه التابع للنقابة إلى مليار ليرة سنوياً، إضافة إلى نسبة ٩,٥ بالمئة من الإيرادات السنوية التي يحققها الفندق سنوياً. وكما تم رفع بدل استثمار فندق رويال في طرطوس إلى ٢٠٠ مليون ليرة سنويا إضافة إلى نسبة ٩ بالمئة من الإيرادات السنوية التي يحققها الفندق. ولفت التقرير إلى أن فرع النقابة في حمص قام باستثمار ٤ مكاتب في مبنى النقابة ومحل تجاري في الطابق الأرضي لمصلحة صندوق التكافل الاجتماعي، بينما تستمر المخاصمة بين فرع حلب ووزارة التربية على أرض الأخوة، وتعمل النقابة على رفع الإشارة عن الأرض للبدء بإقامة مشروع عليها، على حين قام فرع طرطوس بفسخ العقد مع مستثمر ثانوية النقابة لأنه مخالف لشروط العقد والدعوى قائمة بين المستثمر والنقابة.

وأكد تقرير النقابة ضرورة تعديل القانون ٥٥ للتعليم الخاص بما يراعي البعد الوطني في المدارس الخاصة ووضع روائز واضحة للأقساط فيها. ودعا إلى الحد من تآكل الباحات والحدائق في المدارس.

وفي الجانب المالي بين تقرير النقابة المالي لعام ٢٠٢١ أن هناك عجزاً في صندوق التكافل الاجتماعي تجاوز ١,٣٦ مليار ليرة سورية، حيث بلغت إيرادات الصندوق ٣,٤٧ مليارات ليرة، بينما وصلت النفقات في صندوق التكافل الاجتماعي إلى أكثر من ٤,٨ مليارات ليرة، وبلغت الاشتراكات خلال العام الماضي ٥,٤٤ مليارات ليرة منها ٢,٧ مليار نهاية خدمة و٢,٣ مليار تكافل و٤٠٨ ملايين ليرة صندوق النقابة. وخلال الفترة ذاتها أنفقت فروع النقابة في المحافظات ٣٩٢ مليون ليرة وحققت في الوقت نفسه واردات قدرها ٤٣٠ مليار ليرة تقريباً، بينما كانت نفقات المكتب التنفيذي للنقابة ٢٧٣ مليون ليرة.

• أرشيف

١٠ بالمئة من المنح لأبناء الشهداء واليوم بدء تقديم الطلبات

البرنامج الجديد للتبادل الثقافي بين سورية وإيران يدخل حيّز التنفيذ والإعلان عن منح جديدة

فادي بك الشريف

دخل برنامج التبادل الثقافي الجديد الموقع بين الجانبين السوري والإيراني حيز التنفيذ الفعلي بعد إجراء التعديل عليه بما ينعكس على الطلبة الموفدين انطلاقاً من أهمية البرنامج على صعيد تضمنه مناحي علمية وبحثية من مؤتمرات وندوات وورشات عمل وتبادل الخبرات والأساتذة، إضافة إلى بناء وإعداد الكوادر البشرية من حيث التأهيل والتدريب وإنشاء مراكز بحثية مشتركة.

وفي السياق، أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن تقديم ٣٠ منحة دراسية للمرحلة الجامعية الأولى في مختلف الاختصاصات المتوافرة في الجامعات الإيرانية باستثناء الاختصاصات الطبية، إضافة إلى الإعلان عن مقاعد ومنح لمرحلة الدراسات العليا، على أن يبدأ التقدم للمنح اعتباراً من اليوم الأربعاء حتى ٢٨ الشهر القادم ضمن شروط محددة، علماً أنه من المقرر خلال الأشهر القادمة الإعلان عن ١٦٠ منحة دراسية مقدمة من الجانب الإيراني، ترجمة للبرنامج التنفيذي الموقع مؤخراً في طهران للتعاون العلمي والثقافي والبحثي مع وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيرانية.

واشترطت الوزارة أنه لا يحق لمن حصل على قبول في مفاضلة التبادل الثقافي في الأعوام السابقة التقدم إلى الإعلان الحالي، كما لا يحق لمن نجح في إعلانات التبادل الثقافي لهذا العام التقدم، ويحق للطلاب الناجحين في الإعلان (الأصلاء والاحتياط) التقدم بطلب استكناف خلال المدة المحددة. وتجرى مفاضلة القبول على أساس المعدل المئوي في الشهادة الثانوية، على أن تخصص لأبناء الشهداء نسبة ١٠ بالمئة من المنح الدراسية المتاحة وفي حال لم يتقدم أحد من أبناء الشهداء تضاف المنح الشاغرة إلى باقي المنح، ولا تقبل الطلبات الشرطية.

ويلغى كل طلب ترشيح يحتوي على شطب أو غير موقع من الطالب، علماً أن القبول النهائي للطالب مرتبط حصراً بموافقة الجهة المعنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أنه لا يعد الطلاب المقبولين وفق اتفاقيات التبادل الثقافي موفدين وفق قانون البعثات العلمية وبالتالي لا يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها الموفدون.

وتعد الدراسة وفق البرنامج نفقة خاصة على حساب الطالب ولا يترتب أي التزامات تجاه الطالب، كما أن القبول في المنحة لا يعطي الحق حكماً بمعادلة الشهادة التي يحصل عليها الطالب، حيث يخضع الطلاب الخريجون بعد انتهاء دراستهم للشروط المطلوبة لتعادل الشهادات علما أن التقديم يبدأ من اليوم حتى الخميس ٢٨ الشهر القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير العلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي عقيل محفوض أن الإعلان عن المنح جاء استناداً إلى برنامج التبادل الثقافي، مؤكداً أنه من المقرر الإعلان عن منح جديدة أخرى خلال الفترة القادمة من روسيا بواقع ٧٠٠ منحة إضافة إلى منح مقدمة من كوبا ومصر وباكستان، علما أنه تم الإعلان عن منح إلى صربيا، وهنكاريا.

وأضاف: لغاية الآن لم يتوضح واقع المنح المقدمة من الجانب الهندي بشأن إذا ما كان سيتم الإعلان هذا العام أو القادم عنها، وخاصة أن الأمر مرتبط بالواقع الصحي على صعيد «كورونا».

هذا ويتضمن الاتفاق مع الجانب الإيراني ٦٠ منحة دراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراه وعدداً من التخصصات في عدد من المجالات العلمية والطبية مثل «العلوم الطبية الحيوية وعلم الأوبئة والخلايا الجذعية والكيمياء الحيوية السريرية وعلم الأورام وزراعة الكبد والصيدلة السريرية والطب الشرعي والطب الإشعاعي وأمراض القلب»، إضافة إلى «تبادل الباحثين والتدريب والنشاطات العلمية والمؤتمرات».

> محفوض لـ«الوطن»: ١٠٠٠ منحة سنوياً لـ٧ دول منها «روسيا وكوبا ومصر»